



المخاطر القانونية والامتثال القانوني

8 – 12 فبراير 2027

الدار البيضاء (المغرب)



المخاطر القانونية والامتثال القانوني

المرجع: 121020_150059 التاريخ: 8 - 12 فبراير 2027 المكان: الدار البيضاء (المغرب) الرسوم: Euro 4500

مقدمة:

تهدف دورة المخاطر القانونية والامتثال القانوني، إلى تزويد المشاركين بالمعرفة والمهارات اللازمة لفهم وتقييم المخاطر القانونية التي قد تواجه المؤسسات، مع تقديم الأساليب الفعالة لتحقيق الامتثال القانوني. تعد هذه الدورة أداة ضرورية لحماية المؤسسات من التداعيات القانونية والمالية التي قد تنتج عن تجاهل القوانين واللوائح المحلية والدولية.

سيتم استعراض الأطر التشريعية المتنوعة، وتحليل الآثار القانونية للعقود والمعاملات التجارية، بالإضافة إلى التحديات الناشئة عن القوانين المتغيرة. كما تركز الدورة التدريبية في المخاطر القانونية والامتثال القانوني، على تقديم أدوات قياس وتحليل الامتثال داخل بيئات العمل.

تشمل دورة المخاطر القانونية والامتثال القانوني، أيضًا دراسات حالة تطبيقية لفهم الممارسات المثلى في الحد من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تعريف المشاركين بأساليب بناء سياسات الامتثال الداخلي والتعامل مع الهيئات التنظيمية. تهدف إلى تأهيل كوادر قانونية متخصصة قادرة على تطوير أنظمة رقابية فعالة تضمن الاستدامة القانونية للمؤسسة.

الفئات المستهدفة:

تستهدف دورة المخاطر القانونية والامتثال القانوني، الفئات والمحترفين الذين يسعون لاكتساب المعرفة والمهارات:

- المسؤولون القانونيون في المؤسسات الحكومية والخاصة.
- مدراء الامتثال والمخاطر.
- العاملون في الشؤون القانونية والتشريعية.
- الموظفون في أقسام التدقيق الداخلي.
- موظفو الحوكمة المؤسسية.
- الاستشاريون القانونيون والمحامون.
- مدراء الشركات ومساعدوهم التنفيذيون.
- المهنيون في الإدارات التنظيمية والرقابية.
- مدققو الأداء والمخاطر.
- المهتمون بتطوير معرفتهم القانونية والامتثال المؤسسي.

الكفاءات المستهدفة:

سيكتسب المشاركون الكفاءات التالية من خلال برنامج المخاطر القانونية والامتثال القانوني:

- الفهم العميق للتشريعات والأنظمة القانونية المؤسسية.
- القدرة على تقييم المخاطر القانونية وتحليل آثارها.
- مهارات بناء استراتيجيات امتثال قانوني فعالة.
- كفاءة إعداد السياسات والإجراءات التنظيمية.
- المهارة في تفسير القوانين وتطبيقها ضمن العمليات المؤسسية.
- الخبرة في إعداد تقارير الامتثال والرقابة القانونية.
- التفاعل المهني مع الجهات الرقابية والقانونية.
- القيادة في تطوير ثقافة الامتثال المؤسسي.
- المرونة في التكيف مع التغيرات القانونية السريعة.

أهداف الدورة التدريبية:

في نهاية هذا البرنامج التدريبي في المخاطر القانونية والامتثال القانوني، سيكون المشاركون قادرين على:

- تحديد مصادر وأنواع المخاطر القانونية المرتبطة بأنشطة المؤسسة.
- تفسير اللوائح والتشريعات ذات الصلة بمجال الأعمال والمؤسسات.
- تحليل تأثير التغييرات القانونية على العمليات المؤسسية المختلفة.
- تصميم خطة امتثال قانوني تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
- تقييم فعالية السياسات والإجراءات الداخلية الخاصة بالامتثال.
- تطبيق تقنيات رصد الامتثال واكتشاف المخالفات القانونية.
- اتخاذ قرارات استراتيجية للحد من المخاطر القانونية قبل وقوعها.
- تطوير آليات تواصل فعالة مع الهيئات الرقابية والتنظيمية.
- استخدام أدوات التحليل القانوني لتحديد نقاط الضعف التنظيمي.
- بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الالتزام والتقييد بالتشريعات.
- مراجعة العقود والسياسات من منظور قانوني احترازي.
- تنفيذ برامج توعية داخل المؤسسة لرفع الوعي القانوني.
- إدارة البلاغات القانونية والتعامل مع الشكاوى والطعون.
- توظيف أفضل الممارسات العالمية في الامتثال المؤسسي.
- تطوير مهارات إعداد التقارير القانونية الدقيقة والموثوقة.

محتوى الدورة التدريبية:

الوحدة الأولى: المفاهيم الأساسية للمخاطر القانونية والامتثال:

- تعريف المخاطر القانونية وأنواعها.
- العلاقة بين الامتثال القانوني والحوكمة المؤسسية.
- أهمية الامتثال في حماية السمعة المؤسسية.
- المبادئ العامة لإدارة المخاطر القانونية.
- الفرق بين المخاطر القانونية والمخاطر التشغيلية.
- مصادر المخاطر القانونية: داخلية وخارجية.
- عناصر نظام الامتثال القانوني الفعال.
- مؤشرات الأداء في مجال الامتثال القانوني.
- دور الثقافة المؤسسية في تقليل المخاطر.

الوحدة الثانية: الإطار القانوني والتنظيمي:

- نظرة شاملة على الأنظمة والتشريعات الوطنية والدولية.
- تحليل القوانين الخاصة بحماية البيانات، مكافحة الفساد، ومكافحة غسيل الأموال.
- متطلبات الامتثال في القطاعات المصرفية والصحية والنفطية.
- كيفية التعامل مع التعديلات التشريعية المتكررة.
- دور المحاكم في تفسير النصوص القانونية.
- الاتفاقيات الدولية وتأثيرها على الأعمال.
- المسؤولية القانونية للمدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.
- الالتزامات القانونية في العقود التجارية.
- التحديات القانونية في عصر التحول الرقمي.

الوحدة الثالثة: بناء وتطبيق برامج الامتثال القانوني:

- خطوات إعداد برنامج امتثال قانوني مؤسسي.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات داخل منظومة الامتثال.
- تصميم السياسات والإجراءات القانونية الداخلية.
- التدريب الداخلي والتوعية بالامتثال.
- متابعة الالتزام وتوثيق الحالات المخالفة.
- إجراء تقييمات دورية للامتثال والمخاطر.
- استخدام تقنيات وأدوات الامتثال الرقمية.
- تقارير الامتثال ودورها في الحوكمة.
- معالجة الانتهاكات وتطبيق العقوبات الداخلية.

الوحدة الرابعة: إدارة المخاطر القانونية في بيئة العمل:

- تحليل المخاطر القانونية بناءً على نوع النشاط.
- استخدام أدوات تقييم المخاطر القانونية.
- دمج الامتثال في خطط الطوارئ وإدارة الأزمات.
- التنبؤ بالمخاطر المستقبلية ووضع سيناريوهات استباقية.
- مراقبة العقود التجارية والتحقق من التوافق القانوني.
- حماية البيانات والامتثال لقوانين الخصوصية.
- إدارة النزاعات القانونية وتوثيق الإجراءات.
- إعداد خطط استجابة للمخاطر القانونية.
- التقييم القانوني لخطط التوسع المؤسسي والاستثمار.

الوحدة الخامسة: أفضل الممارسات والتوجهات العالمية:

- معايير ISO في الامتثال والمخاطر القانونية.
- التوجهات العالمية في الحوكمة القانونية.
- مقارنة بين نماذج الامتثال في دول مختلفة.
- دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الامتثال القانوني.
- التحول الرقمي وأثره على الامتثال المؤسسي.
- نماذج دراسات حالة لمؤسسات نجحت في إدارة المخاطر.
- الشراكات مع الجهات الرقابية والدروس المستفادة.
- إعداد مؤشرات أداء رئيسية KPI للامتثال.
- آليات التحقق من فعالية السياسات القانونية.

خلاصة وتوصيات الدورة التدريبية:

تمثل المخاطر القانونية والامتثال القانوني حجر الأساس في حماية المؤسسات من الانزلاقات النظامية والمالية. من خلال الفهم العميق للتشريعات وتطبيق أفضل الممارسات، يمكن للمؤسسات بناء بيئة عمل آمنة ومستدامة. يُوصى بتحديث السياسات القانونية بانتظام ومراقبة التغيرات التنظيمية المستمرة. كما ينبغي على الجهات المعنية تعزيز الثقافة القانونية لدى العاملين وتكامل الامتثال مع التخطيط الاستراتيجي العام.